الأمم المتحدة

A/HRC/23/L.26

الجمعية العامة

Distr.: Limited
11 June 2013
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**
**الدورة الثالثة والعشرون**
البند ١ من جدول الأعمال
**المسائل التنظيمية والإجرائية**

**باكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، ميانمار*: بيان الرئيس**

## بيان الرئيس ٢٣/...
## حالة حقوق الإنسان في ميانمار

أدلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، في الجلسة الـ ...، المعقودة في ... حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالبيان التالي:

*"إن مجلس حقوق الإنسان:*

(أ) يعرب عن بالغ قلقه إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد المسلمين في ميانمار، بما في ذلك ضد مسلمي الروهينجيا في ولاية راخين؛

(ب) يحيط علماً بالبيان الذي أدلى به الرئيس يو ثين سين في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، والذي أكد فيه أن جميع مرتكبي العنف سيلاحقون قضائياً وفق أقصى ما يقتضيه القانون من صرامة، ويشير إلى إنشاء اللجنة المركزية المعنية بتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية راخين عقب صدور تقرير لجنة التحقيق المستقلة المعنية بمسألة راخين؛

(ج) يذكر بمختلف البيانات الصادرة عن الأمين العام، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة الاستعمال

والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، التي حثوا فيها سلطات ميانمار على حماية السكان المدنيين من العنف، وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن البيان الذي أدلت به المفوضة السامية في إحاطتها لمجلس حقوق الإنسان في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣؛

(د) يحث حكومة ميانمار على اتخاذ تدابير فورية لوضع حد لجميع أعمال العنف وجميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المسلمين، ويدعو الزعماء السياسيين والدينيين في البلد إلى تغليب الحل السلمي من خلال الحوار؛

(هـ) يدعو حكومة ميانمار إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب فيما يتصل بجميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد المسلمين، عن طريق إجراء تحقيق كامل وشفاف ومستقل في جميع ما يرد من أنباء عن حدوث انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

(و) يدعو أيضاً حكومة ميانمار إلى أن تكفل، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، عودة جميع اللاجئين والأشخاص المشردين من ديارهم، بمن فيهم المسلمون؛

(ز) يحث حكومة ميانمار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تدمير أماكن العبادة والمقابر والمحلات التجارية والمباني السكنية التي تعود ملكيتها لجميع فئات السكان؛

(ح) يحث حكومة ميانمار على منح حقوق المواطنة الكاملة لمسلمي الروهينجيا في راخين، وفق إجراءات قانونية شفافة، بما في ذلك عن طريق مراجعة قانون الجنسية لعام ١٩٨٢؛

(ط) يدعو حكومة ميانمار إلى ضمان التعاون الكامل مع جميع الأطراف والسماح بالوصول الكامل للمساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين والمجتمعات المحلية المتضررة، ويحث في هذا الصدد الحكومة على تنفيذ مختلف اتفاقات التعاون التي لم تنفذ بعد والتي أبرمت بين سلطات ميانمار والمجتمع الدولي من أجل توزيع المساعدات الإنسانية في جميع المناطق المتضررة، بما فيها ولاية راخين، دون أي تمييز؛

(ي) يشجع حكومة ميانمار على مواصلة تعاونها مع مجلس حقوق الإنسان بشأن هذه المسألة."